ISSN: 2253-0347
مجلــة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 11 / العدد: 04 / السنة: 2022 / ص ص: 393- 408

القنوات التلفزيونية الخاصة الجزائرية بين أيديولوجيا السلطة وتحديات السوق

Algerian private TV channels between power ideology and market challenges

تاريخ الإرسال: 02 / 08 /2022 تاريخ القبول: 06 /11 / 2022 تاريخ النشر: 31/ 12 / 2022

سهيلة سلماني

جامعة لونيسي علي، البليدة2، الجزائر، *Email :* sslamanisearch@gmail.com

الملخص:

يسلط هذا المقال الضوء على قراءة بعض المؤشرات التي تتعلق بنشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر لاسيما تطور النظام القانوني والتشريعي بالإضافة إلى تأثير السياقات السياسية والاقتصادية التي تواجدت فيها والتي أثرت على تواجدها وعلى المادة الإعلامية التي تقدمها لاسيما المواد الإخبارية ومواد الرأي.

اتسم المحتوى العام للقنوات التلفزيونية بمحاولة إعطاء صورة مختلفة عن التلفزيون الحكومي، غير أن تلك المحاولة تبقى شكلية لم تتعد بعض البهرجة والاستعراض دون أن يكون ذلك مؤثرا في صنع الفارق وكشف الحقائق، إذ ظلت الأيديولوجيا المهيمنة للسلطة السياسية تطبع نشاطها وممارساتها الإعلامية، وظل شبح التوقف لأسباب اقتصادية أو مهنية يطارد هذه القنوات.

الكلمات المفتاحية: القنوات التلفزيونية الخاصة؛ الأيديولوجيا؛ برامج الرأي؛ النظام القانوني السمعي البصري؛ الإشهار.

المؤلف المرسل: سهيلة سلماني، *Email :* sslamanisearch@gmail.com

Abstract:

This article sheds light on reading some indicators related to the emergence of private television channels in Algeria, especially the development of the legal and legislative system, in addition to the impact of the political and economic contexts in which they were present and which affected their presence and the media material they provide, especially news and opinion materials.

The general content of television channels was characterized by an attempt to give a different image from government television, but this attempt remained a formality that did not exceed some glamor and review without affecting making the difference and revealing the facts. Economic or professional chases these channels.

Keywords: Private TV channels; ideology; opinion programs; the legal system; advertising.

مقدمة:

لم تكن نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر نشأة طبيعية لأن ميلادها كان مفروضا وليس خيارا، للتذكير فإن بوتفليقة في عام 2011 عندما أعلن عن نيته في فتح المجال السمعي البصري لم يكن ذلك نابعا عن إرادة سياسية حقيقية منه بل كان جزءا من إصلاحات مستعجلة كان يراد بها تفادي رياح ثورات الربيع العربي، وبقيت هذه النظرة المتوجسة من فتح قطاع ثقيل للمبادرة الخاصة يطبع نشأة وتطور هذه القنوات على مدى أكثر من عشرة سنوات، نريد من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على السمات التي طبعت هذه القنوات الناشئة لاسيما ما يتعلق بارتباطها بالمصالح وتشابهها على مستويات متعددة من حيث أن أنها تخضع لحدود معينة فرضتها السياقات السياسية خاصة التي مرت بها الجزائر وبالتالي الوقوف على الإشكالية التي

نصوغها في السؤال التالي: ماهي مظاهر ارتباط نشأة وتطور القنوات التلفزيونية الجزائرية بالأيديولوجيا المهيمنة والسياقات السياسية والمحددات الاقتصادية ؟

1.إطار تشريعي حبر على ورق:

أمام عدم إمكانية السلطات الجزائرية إخضاع البرامج التي تبثها القنوات أوفشورoffshore للرقابة والتحكم في مضمونها، كان لابد من اتخاذ قرار تحرير القطاع السمعي البصري بهدف استقطاب المستثمرين في هذا المجال وإخضاعهم للقانون الجزائري وبالتالي فرض رقابة فعلية على مضمون برامجها. (مزغيش و بطاطش، 2020)، لكن الجدير بالملاحظة هو أنه بعد عدة سنوات من ميلاد أولى القنوات الخاصة التي لم تنتظر في الواقع الإطار التشريعي الذي ينظمها يمكن أن نقف على ملاحظة عامة مهمة للغاية ونحن بصدد تقييم هذه التجربة الفتية في فتح القطاع السمعي البصري، تتمثل في أن الترسانة القانونية التي تم وضعها من أجل تنظيم المجال السمعي البصري بشكل خاص لم تستوعب ذلك الواقع المعقد، فكل تلك النصوص التي صنعت جدلا في الأوساط المهنية والأكاديمية بقيت تغرد خارج سرب هذه القنوات التي مازالت تبث من الخارج وتخضع كالسابق لقوانين الدول التي وقعت معها عقود البث.

ومن أكثر الانتقادات التي وجهت إلى القانون العضوي المتعلق بالإعلام هو حصر القنوات المسموح بها للخواص على " القنوات الموضوعاتية" دون القنوات العامة وإقصاء المهنيين من مراقبة نشاط القطاع بالإضافة إلى استخدامه بعض المصطلحات الغامضة حيث أنه وصف بأنه قانون على مقاس السلطة .

مازالت معظم القنوات التلفزيونية التي تنسب للجزائر غير خاضعة للقوانين التي تم إصدارها خصيصا من أجل فتح القطاع السمعي البصري للمبادرة الخاصة، ويعتبر هذا الواقع غير طبيعي وغير سوي فمن ناحية القنوات التلفزيونية الخاصة ستكون محرومة من الحقوق التي يكفلها القانون من الوصول إلى مصادر المعلومات وممارسة المهنة والاستثمار الحقيقي في المجال المهني لأن هذا الواقع يبقى مربكا لأصحاب هذه القنوات وحتى للصحفيين المهددين في أي لحظة بتوقيف النشاط أو تجاوز حدود

معينة دون أن يكون هناك ما يحفظ حقهم في التقاضي مثلا كما حدث لعدة قنوات توقفت أو تم غلقها. أما بالنسبة للسلطة السياسية فإن تواجد مثل هذه الفضائيات باختلاف أجنداتها ومضامينها وأهدافها خارج الأطر القانونية في مجال حساس مثل السمعي البصري قد يخفي خطرا على الرأي العام والذوق العام كما أنه لا يعطي انطباعا جيدا عن التعددية وحرية التعبير التي طالما تغنى بها ممثلوها. كما أن العمل في إطار تشريعي ضروري من أجل ضمان التقيد بمبدأ الخدمة العمومية والمسؤولية الاجتماعية.

لم يتم إحاطة القطاع السمعي البصري الخاص بالدعم والتشجيع اللازمين فحتى من الناحية القانونية لم يتم الاستعداد له كما يجب وكانت كل القوانين تأتي متأخرة بل ولا تستجيب في كثير من الأحيان إلى متطلبات قطاع أصبح يكبر خارج الضوابط القانونية. و"بالنسبة للضوابط التي يشترطها المشرع الجزائري لممارسة النشاط السمعي البصري، يلاحظ اتجاهه إلى التوسع في الحد من هذه الحرية، في الوقت الذي تتجه فيه دول العالم المتحضر إلى جعله فضاء مهما للاستثمار المالي والفكري يتجه المشرع الجزائري للإكثار من الضبط والتقييد لهذا النشاط المهم، وهو ما يؤكد أن الخوف والارتباك مازال يسيطر على سياسة الحكومة وفلسفتها اتجاه تنظيم هذا القطاع" (لبجيري و قريمس، 2018). وهنا تصبح هذه القنوات التي تنشط خارج القانون عمليا أكثر قابلية للضغوط خاصة للخضوع للسلطة التنفيذية.

ومن الهيئات التي يناط بها أن تلعب أدوارا كبيرة في المرحلة القادمة هي هيئة السمعي البصري التي لم يرض عملها على مدى سنوات الكثيرين إذ بقيت هيئة التنظيم السمعي البصري (ARAV) فارغة .أصبح أعضاؤها، الذين تم تعيينهم من قبل السلطة، ملاحق لإضفاء الشرعية، واقتصروا على البث الدوري للبيانات الصحفية التي تعرب عن أسفها للتجاوزات الفظيعة" لأجهزة التلفزيون التجارية" كما يسميها البروفيسور مصطفاوي(Mostefaoui, 2019) .وتظهر سلطة الضبط السمعي البصري على أنها مؤسسة غير مستقلة، يعين أعضاؤها بمرسوم رئاسي واعتماداتها من الميزانية العامة

للدولة، ولم يكن آداؤها مقنعا في كل المراحل التي مرت عليها القنوات التلفزيونية الخاصة إلى يومنا هذا بالإضافة إلى عدم احترام صلاحياتها.

2.القنوات الخاصة أجهزة أخرى للسيطرة على منافذ الخطاب العام:

بشكل أو بآخر لم يتخلص المجال السمعي البصري من احتكار السلطة لهذا القطاع الذي طالما كان قطاعا سياديا بامتياز حيث تميز قبل تحريره" بعدة سمات أهمها الخدمة العمومية والدور الاجتماعي ودور الدولة البارز في مجال التنظيم والتمويل والتسيير والاستثمار... وأضفى هذا الوضع على مؤسسات الإعلام المرئي المسموع طابع المؤسسة العمومية الخاضعة لتنظيم إداري ثقيل ووصاية السلطة التنفيذية المباشرة مما لا يمكنها من المرونة اللازمة للتحرك في إطار السوق". (دليو، اقتصاد وسائل الإعلام المرئية المسموعة في الجزائر، 2013، صفحة 181)، وتظهر استمرارية الاحتكار في استمرارية العلاقة التي تربط هذه القنوات بالسلطة.

وتعتبر القنوات التلفزيونية مثل غيرها من وسائل الإعلام التي تربطها علاقة معقدة مع النظام السياسي، وهي كما يصفها الأكاديميون أنها علاقة من المصلحة المتبادلة والاعتماد المتبادل ويمكن وصف العلاقة على أنها توافقية وديناميكية وتنافسية، فمن جهة تعتمد وسائل الإعلام على السلطة السياسية التي تضع القوانين، كما أن الحكومة بحاجة إلى وسائل الإعلام لتخبرهم بما تفعله الحكومة أو تقترح العمل به، كما أن العلاقة تكون تنافسية من حيث أن كل من وسائل الإعلام والحكومة ترغب في التحكم وفرض شروطها(burton, 2010)

وصف الفضاء الإعلامي منذ سنوات من قبل المختصين على غرار بلقاسم مصطفاوي بأنه "شبه مفتوح وشبه مغلق"، وفُسر ذلك" على أنه خطوة انتقالية ضرورية نحو التحرير .لكن بعد ثلاثين عامًا من إدراج التعددية الإعلامية في الدستور وتعزيزها بسلسلة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المتعلقة بممارسة المهن الإعلامية ، لم يتغير المجال .النصوص القانونية غير المطبقة، والافتقار إلى التنظيم، والجهات الفاعلة المتعددة وغير المحددة كلها خصائص تعني أن تعريف هذا المجال يظل غامضًا(bouchaala & Merrah, 2019) ..

وظهرت أكثر التجاوزات التي وقعت فيها القنوات التلفزيونية الخاصة في شهر رمضان باعتباره الشهر الذي تعد له هذه القنوات العدة من أجل المنافسة على الظفر بالجمهور وطبعا من ورائه الموارد الإعلانية التي لا أحد يعرف حجمها ومآلها، وعلى رأس هذه البرامج التي عرفت أخطاء جسيمة برامج الكاميرا الخفية والتي يتم بثها في وقت الذروة عادة، وتحوز على اهتمام كبير من قبل فئات المجتمع والتي تراوحت بين العنيفة أو الاستفزازية أو تلك التي مست بصورة وسمعة شخصيات فنية أو عامة شاركت في هذه البرامج، حيث أن خيال كتاب السيناريو قد غرقوا في الابتذال بعيدا عن الإبداع واحترام الذوق العام، وطبعا قائمة البرامج التي لا ترق إلى الإعلام المحترف تبقى طويلة.

منذ عام 2013، عندما ظهرت لأول مرة على الشاشات الجزائرية، لم تتوقف هذه القنوات عن إثارة الجدل. برامج المطاردة، وخطب الكراهية أو العنصرية، والاعتداءات اللفظية، والحملات المنظمة ضد قادة الدولة الحاليين أو المتقاعدين أو قادة المعارضة، والإثارة والترويج للظلامية، وانتهاك الأخلاق والأعراف، وعدم الاحتراف ... قائمة اللوم والنقد وغيرها من المظالم المرفوعة ضد بعض هذه القنوات طويلة جدًا.

برامج الرأي الصوت الخافت لحرية التعبير:

بزغت مع ظهور أولى القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر ظاهرة برامج الرأي التي تعتبر من البرامج المحورية التي تحاول من خلالها مختلف القنوات لاسيما الإخبارية إبراز شخصيتها الإعلامية ويكون ذلك بمناقشة أحداث الساعة، ومن الأمثلة على تلك البرامج برنامج "هنا الجزائر" لصاحبه قادة بن عمار ثم "الجزائر هذا المساء"، وبرنامج "نقاط على الحروف " لليلى بوزيدي في حين أن قناة النهار تميزت ببرنامج "نقاش على المباشر" ثم "نقاش الجزائر" لصاحبه ياسر لعرابي وبرنامج " قضية ونقاش" لأحمد حفصي، وبرنامج" البلاد اليوم" ليوسف زغبة و"استوديو الجزائر" لعلي عقون، وبرامج أخرى في جل القنوات التلفزيونية.

إن بعض هذه البرامج تم بثها لعدة سنوات صار مقدموها نجوما تفننوا في عرض وتفكيك الأحداث والقضايا، لكن بعد عدة سنوات من التواجد على الساحة الإعلامية يمكن القول أن تلك الأصوات الصاخبة التي كانت تريد أن تعطي انطباعا بأن القنوات التلفزيونية الخاصة جاءت لتسمع صوت المواطن البسيط وتنقل مشاغله وهمومه وأنها تتمتع بقدر كبير من الحرية لم تكن إلا طيفا من خيال وكانت تخفي وراءها صوتا خافتا لحرية التعبير التي لا يمكنها أن تتجاوز سقفا محدودا لارتباطها بسياقات مختلفة وبمصالح وأيديولوجيات غير معلنة.

يشير فان دايك إلى " أن الأحداث التواصلية لا تتكون من "النص اللفظي" والحديث فحسب وإنما تتضمن أيضا السياق الذي يؤثر في الخطاب، لذلك فإن الخطوة الأولى من التحكم بالخطاب تكمن في السيطرة على سياقاته، فعلى سبيل المثال، قد تقرر النخب المتنفذة أو المنظمات القوية من الذي يمكن أن يشارك في بعض الأحداث التواصلية، ومتى، وأين، وبأية أهداف؟. (توين، 2014) ، يمكن في هذا الصدد إعطاء عدة أمثلة عن اختيار ضيوف بعينهم دون ضيوف آخرين قبيل ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبعد ترشحه وبعد أن قوبل برفض حاسم من الشارع في حراك 22 فيفري 2019.

يتم مناقشة مختلف قضايا الساعة بطريقة انتقائية على عدة مستويات، حيث تختار المواضيع والضيوف والاستهلالات بعناية كبيرة وهو شيء معروف في العمل التلفزيوني ويعطي بورديو فكرة مكتملة عن طريقة التعامل مع الضيوف وما يقدمونه من معلومات وأطاريح يصل إلى حد تغيير نبرة الحديث حيث" يوزع مقدم البرنامج الوقت على المتحدثين، إنه يوزع حتى نبرة الحديث، حديث يلقي الاحترام والتقدير وحديث يواجه بالاستخفاف والازدراء، حديث يلقى الاهتمام والإصغاء وحديث يقال في عجالة ونفاد صبر،" (بورديو، 1997، صفحة 71).

إن المرحلة الأولى من الحراك الشعبي كشفت الوجه الحقيقي للتعتيم الذي كانت تمارسه القنوات التلفزيونية الخاصة بابتعادها عن كل ما يزعج النظام وصل

الأمر إلى تجاهل مطالب الحراك وعندما بثت قنوات تلفزيونية خاصة، متبوعة بالتلفزيون العام، بعض صور الاحتجاجات في الساعة السادسة والنصف مساءً، زعموا أنهم كانوا "مئات المتظاهرين [الذين] يطالبون فخامته بإجراء إصلاحات عميقة"، دون الإشارة في أي وقت إلى رفض العهدة الخامسة التي أعلنها المتظاهرون في عموم البلاد. هذا التشويه الجسيم للحقائق كان أضحوكة شبكات التواصل الاجتماعي، التي بثت العديد من مقاطع الفيديو الحية(Dziri H. , 2020) ..

إن الرجوع إلى طريقة التعامل مع أحداث أو معلومات تزعج النظام السياسي هو الذي يزيح اللثام عن القدر الكبير من الضغوط التي تمارس على مختلف المؤسسات الإعلامية، من أكثر الأمثلة وضوحا المظاهرات الأولى لحراك 22 فيفري 2019 أين تم التعتيم على الحقائق التي تم نقلها إلى الرأي العام في الأخبار وحتى في برامج الرأي، كما توالت الشخصيات السياسية الموالية للنظام آنذاك على بلاطوهات القنوات الخاصة وتم اختزال المطالب في طلب إصلاحات اجتماعية واقتصادية وحاولت أصوات عديدة من الموالاة الدفاع عن حق بوتفليقة في الترشح لعدة أيام قبل أن ترجح كفة الحراك الشعبي.

كان الحراك الشعبي فرصة لتشريح وضع قطاع الإعلام واعترف الجميع بأنه كان مكبلا في ظل نظام بوتفليقة والذي كان يحمل وسائل الإعلام بما فيها القنوات الخاصة على التعتيم والتضليل وهو ما أدى بها إلى التحرك في مساحة محدودة دون التعرض إلى القضايا الحقيقية التي تهم المواطن والتي ربما تكون مصيرية، ولعل حراك 22 فيفري قد كشف هذه الحقيقة أين وضع الصحفيين أمام مسؤولية تاريخية، وسبب إرباكا كليا حول كيفية التعامل مع حدث بذلك الحجم لم تخرج منه القنوات الخاصة ووسائل الإعلام عامة إلا بعد أيام، ولم يتم تغطية هذا الحدث الكبير من البداية، وفي أحسن الأحوال مر الصحفيون عليه مرور الكرام رغم أن وسائل إعلام أجنبية قد تكلمت عن الحدث الذي لم يكن اعتياديا.

من الواضح أن الإعلام المرئي الخاص مثل العام مثل باقي وسائل الإعلام الأخرى ارتبك كثيرا بخصوص طريقة التعامل مع الأخبار المتعلقة بالمظاهرات المناوئة للرئيس بوتفليقة، حيث أن القنوات الخاصة التي مارست التضليل والتعتيم بشكل خفي لسنوات من تلقاء نفسها من أجل مصالحها أو لأنها مكبلة فعليا، لم يكن بمقدورها العمل بطريقة أكثر احترافية مما مضى لكن ذلك وضعها في موقف لا تحسد عليه من قبل الشارع الذي اتجه إلى فضاء آخر (مواقع التواصل الاجتماعي) لتناقل الأخبار وللتعبير عن آرائه بعدما تبين له أنه لا جدوى من الاعتماد على هذه القنوات لإسماع صوته.

لم تغير جل القنوات التلفزيونية من موقفها إلا بعد أن تغيرت موازين القوى وضعف النظام السياسي بعد وقوف مؤسسة الجيش إلى جانب الحراك حيث تحولت إلى" متحدث باسم الحراك الشعبي بعد أن كانت ترجح كف السلطة وتغيب صوت المعارضة وصوت النخب السياسية والثقافية والأكاديمية.

يعتبر بورديو من أكثر علماء الاجتماع الذين حللوا الظاهرة التلفزيونية وما تنطوي عليه من آليات متخفية من أجل التحكم بالرأي العام، وما لا شك فيه أن المواجهات الأيديولوجية التي كانت سائدة طوال فترة الحرب الباردة قد انتهت بصورتها القديمة، أي المواجهة وجها لوجه وسيادة الخطاب الأيديولوجي المباشر. لكن التحول الجديد الذي طرأ خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن المنصرم وحتى الآن هو انفراد ما يمكن أن نسميه بالأيديولوجيا الناعمة بموقع الصدراة في وسائل الإعلام المختلفة. " الأيديولوجيا الناعمة " " soft ideolgie" تتمثل في تلك الجرعات اليومية بل اللحظية التي تبثها وسائل الإعلام الحديثة وكذلك الوسائط المتعددة Multimedia وانتشار شبكة الانترنت على المستوى العالمي. هذه الجرعات تتغلغل وتنساب إلى عقول المشاهدين والقراء والمستمعين ومستخدمي الوسائط المتعددة والأنترنت الخ. بهدوء وبلا ضجيج على عكس ما كان يتم في السابق. (بورديو، 1997، صفحة 24)

من الواضح أن برامج الرأي مرتبطة كثيرا بالسياق السياسي حيث كان ينتظر المواطن خطا افتتاحيا مختلفا عن ذلك الذي ألفه في التلفزيون العمومي، وهنا نلاحظ أن بعض القنوات اختارت لأن تكون أكثر "عمومية " -من حيث الطرح - من مؤسسات الإعلام العمومي نفسها، حيث أنها لم تمارس نوعا من القطيعة مع ممارسات التلفزيون العمومي، كما لم تؤسس لقيم مهنية جديدة وحتى مساحة الحرية التي تحاول إظهارها تقع في حدود ما يصفه فان دايك بالسلطة المهيمنة ، إذا يشرح فان دايك محاولة التحرر هذه قائلا:" وقد تتيح لها الفرصة للمعارضة والنقد، ولكن ضمن رأي الإجماع المهيمن، ونادرا ما تنقد وسائل الإعلام بصراحة- القواعد الأساسية والقيم وإدارة السلطة المهيمنة أو تتحداها، وفي الواقع يعد هذا العرض للمعارضة – بحدّ دالله- خاضعا للسيطرة، وتتقيد المعارضة التي تعرضها وسائل الإعلام، بالحدود التي وضعتها لها المؤسسات المهيمنة، ومن ثم قد تكون اعتيادية أيضا. (توين، 2014، صفحة 131)

كما تتضمن الفضائيات أكثر من نص سياسي، المحايد نسبيا في القنوات الإخبارية شبه المستقلة والرسمي في القنوات الحكومية والمتنوع نسبيا في بعض المجالات المحدودة .يعتبر النص الرسمي "متشابها نسبيا" في ارتباطه بالخطاب السياسي السائد والذي يغيب فيه الكثير من التفاعل الاجتماعي وتناقضاته . ويبرز ذلك أكثر في المجال السياسي البحت ويمتد بصفة ارتدادية إلى الحقول الأخرى الاجتماعية والثقافية والفنية. وتقوم هذه الرؤية على بنية فلسفية ونفسية قديمة مفادها أن "المجال السياسي ليس في متناول العامة "و يترتب عن ذلك أن تكون النظرة إلى الفرد أو الجمهور "نظرة فوقية. " ويتبين أن هذا النص لا يتحرك "في" و لكن "على" المجال الاجتماعي، أي أنه يبحث باستمرار على التمجيد وإضفاء الشرعية الرمزية بعدما تراجعت مع الزمن معظم الشرعيات الأخرى كالشرعية التاريخية و الثورية و القبلية و العائلية. والحاصل أن النص الرسمي يحمل وظيفة اجتماعية حاسمة و تتمثل في التنشئة السياسية والضبط الاجتماعي، إلا أن هذه المهمة تبقى معلقة على النحو الذي دلت عليه التجربة الغربية مثلا ما دامت لم تقم على نوع من العقد الاجتماعي (عزي، 2009، صفحة 164)

- **قنوات تصمد وقنوات تنطفأ:**

أحصى المشهد السمعي البصري الخاص خلال سنوات قليلة العشرات من القنوات بين القنوات العامة (ذات المضامين المختلفة مثل قناة "الشروق tv" "والجزائرية وان " وقناة"KBC") والقنوات الإخبارية مثل(قناة الشروق نيوز وقناة النهار تي في وقناة البلاد) بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من القنوات المتخصصة في الطبخ(سميرة tv، البنة تي في) والرياضة (الهداف tv، الرياضية الجزائرية) ، غير أن الكثير من هذه القنوات لم تعمر كثيرا لأسباب واضحة أو غامضة.

أول عقوبة أصدرتها السلطات ضد هذه القنوات الخاصة كانت في مارس 2015 عندما أغلقت قناة الأطلس tv ، ويبدو أن هذا الإجراء العقابي الأول منذ فتح المجال السمعي البصري للقطاع الخاص هو مناورة للترهيب عند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. وتعرضت قناة Atlas TV لعمليات تفتيش في هذه لمبانيها ومصادرة معداتها واستوديوهاتها .وأسباب هذا الإغلاق لم تحددها الجهات الرسمية، لكن بعض المراقبين يشيرون إلى أن القناة اتخذت موقفاً صريحاً فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية (abd el majid, 2016, p. 8)

هناك قنوات أخرى واعدة تم غلقها منها قناة الوطن التي تم غلقها بعد أن بررت وزارة الاتصال ذلك بأنها " تعمل بشكل غير قانوني وتبث، بالإضافة إلى ذلك ، محتوى تخريبيًا وتهاجم رموز الدولة"(LE FIGARO, 2015) ، أما قناة KBC فهي القناة التي كان ينتظر منها الكثير لكن تفاجأ الجميع بغلقها بسبب المتاعب المالية التي واجهت المؤسسة التي تبثها وهي شركة Word vision ولقد اكتفى مسؤولوها بإبقائها على الساتل مع برامج قديمة مع إحالة صحافييها وعمالها إلى العطلة الإجبارية بعد إبداء نية مديرها على إطلاق قناة إخبارية آنذاك.

إن قائمة القنوات التي انطفأت طويلة لأسباب مالية كثيرة ذلك لأن القطاع السمعي البصري يعد صناعة ثقيلة، تتطلب استثمارات ضخمة فالقنوات ليست مجرد شاشات لبث الصور والمعلومات وإنما صناعة قائمة بذاتها، كما أن نفقات هذه القنوات لا تتغير بزيادة أو نقصان عدد المشاهدين على عكس الصحافة المكتوبة كما أن زيادة

حجم المشاهدة لا يؤثر على نفقات البرامج التلفزيونية ولكنها تؤثر على الإشهار وهنا مع زيادة النفقات وشح الموارد الإشهارية لاعتبارات كثيرة سياسية واقتصادية نلاحظ أن الكثير من القنوات لم تستطع الصمود وكان مآلها الانطفاء.

يجب الإشارة هنا إلى أن هناك قنوات أخرى اختفت لأسباب اقتصادية أو لأنه تم غلقها من طرف السلطة، في حين أن قنوات أخرى جاءت لتلبي أجندة معينة بمناسبات الاستحقاقات الرئاسية كما هو الحال مع قناة الوئام tv وقناة le president التي تم الاستعانة بهما من أجل مساندة بوتفليقة في حملته الانتخابية عام 2014.

أبدت السّلطات الجزائرية " تشددًا لافتًا إزاء القنوات التلفزيونية في الفترة الأخيرة، إذ أغلقت في غضون أسبوع ثلاث قنوات، بين تعليق جزئي وبين غلق نهائي، إذ قامت وزارة الاتصال بتوقيف بثّ قناة "الجزائرية وان" نهائيًا، وقبلها بأيام توقيف قناة "لينا" أيضًا، كما *تقرر غلق قناة "البلاد" وسحب اعتمادها لمدة أسبوع بسبب "ارتكابها خروقات تتعلق بعدم احترامها للتوصيات الخاصة بحماية الأطفال القصر والأحداث خلال بث برامجه* (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

كما أشارت سلطة الضبط إلى أنها حذرت سابقاً هذه القنوات، خاصة خلال شهر رمضان من "ضرورة مراعاة القيم الأخلاقية والعادات الحميدة والاطلاع على برامجها المختلفة مسبقاً، وتقرر لهذا الغرض "تعليق بث حلقات مسلسل + حب الملوك + لمدة أسبوع من يوم الاثنين حتى الجمعة المقبل،ودعوة القناة للاعتذار للرأي العام والاطلاع على برامجها المختلفة مسبقا. خاصة في شهر رمضان "..(ALGERIEECO, 2022) .

يتبين من خلال العرض السابق أن واقع القنوات التلفزيونية الخاصة واقع يتسم بعدم الاستقرار تشوبه عراقيل متعددة ذات طبيعة مهنية وسياسية واقتصادية حالت دون أن يخطو الإعلام السمعي البصري خطوة حقيقية نحو المساهمة الفعلية في تحقيق التعددية الإعلامية التي يحتاجها المواطن وينادي بها المهنيون. وفي هذا الإطار تلوح " ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية والعربية في تنظيم هذا القطاع، واعتماد سياسة الضبط للحاجة الاجتماعية والقيمية فقط، وعلى ضوء ذلك ضرورة إعمال

النظر في الضوابط وفق معيار الضرر الذي تحدثه ممارسة النشاط على المصلحة الاجتماعية والبعد القيمي للفرد والمجتمع الجزائري، وبذلك فكل قيد يضر المصلحة الاجتماعية فهو مقبول دون التوسع فيه والاكتفاء بالقدر الذي يحققه دون أي زيادة على ذلك، وكل قيد يحول دون التأثير على قيم الأفراد والمجتمع هو مقبول، وما عدا ذلك قد يدخل ضمن المنطق السياسوي. (لبجيري و قريمس، 2018، صفحة 529)

4. خاتمة:

بعد أكثر من عشر سنوات من نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة أصبح بالإمكان تقييم المشهد السمعي البصري الخاص الذي لا يخفى على أحد أنه رغم الإيجابيات التي حققها إلا أنه يخفي واقعا هشا مرتبطا بعلاقته خاصة مع السلطة السياسية ويمكن القول في الأخير أن أكثر ما يقف في وجه تطور هذه القنوات في الطريق الصحيح هو حالة التوجس والخوف والارتباك من جهة السلطة .

تريد القنوات التلفزيونية الناشئة أن تمارس دورها بحرية بدون أي معوقات في شكل قوانين أو مؤسسات رقابية أو ضغوطات وتحتاج إلى بيئة مناسبة ودعم معنوي بتقدير دورها غير أن السلطة السياسية ومنذ 2011 غضت الطرف عن هذه القنوات وتركتها تعمل بطريقة لا شرعية وفي نفس الوقت لم تنفك بوصفها بالقنوات اللاشرعية والفوضوية، لكنها بالمقابل لم تسهل تطبيق القانون الذي أعدته من أجل احتوائها وأرادت لهذه القنوات أن تظل أجنبية، وهو مناخ صعب لم تستطيع من خلاله هذه القنوات نقل صورة مغايرة للصورة التي تريد أن تنقلها السلطة السياسية بالنظر إلى حالة اللا استقرار التي تعيشها، والصورة هنا ملتصقة بالأيديولوجيا المهيمنة .

يضاف إلى هذا المناخ السياسي مشاكل عدة منها مشاكل تتعلق بالتمويل ومرتبطة بضبابية الوضع الاقتصادي لا سيما أن الإشهار كما يصفه الكثير من المهنيين بأنه إشهار موجه تستفيد منه دوائر محددة كل ذلك أمام ارتفاع تكاليف تشغيل قناة تلفزيونية.

ويبدو أن هذا الواقع يخدم السلطة لأن منح الاعتمادات لهذه القنوات سيجعلها في موقف قوة للمطالبة بعدم التضييق عليها وهو ما لا تريده السلطة التي ربما تفضل الإبقاء عليها بهذه الوضع ، وفي المقابل فإن بعض هذه القنوات تستفيد من عائدات الإشهار ولا تهتم كثيرا لتغيير هذا الواقع حيث ينم تشبيهها على أنها سجل تجاري لجني الأموال.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى متى ستظل هذه القنوات قنوات لا شرعية؟ والجواب هو أن هذا التحدي وهذه المهمة ستكون رهانا كبيرا للسلطة الحالية التي تعكف على التحضير لتعديل القوانين دون أن تكشف عن الجديد فيها.

قائمة المراجع:

1.المؤلفات:

1) بورديو، بيار، (1997). **التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول**، (درويش الحلوجي، المترجمون) ، (دمشق _ سوريا)، دار كنعان.

2) عزي عبد الرحمان، (2009). **الإعلام وتفكيك البنيات القيمية في المنطقة العربية**: *قراءة معرفية في الرواسب الثقافية، (تونس، تونس)*، الدار المتوسطية للنشر.

3) دليو فضيل. (2013). **اقتصاد وسائل الإعلام المرئية المسموعة في الجزائر**،*(الجزائر _ الجزائر)* ،ANEP .

4) *تون، فان ديك*، (2014)، **الخطاب والسلطة**، (القاهرة، مصر) المركز القومي للترجمة، القاهرة.

2.المقالات باللغة العربية:

1. نور الدين لبجيري، و سارة قريمس. (13 ديسمبر، 2018). **تنظيم النشاط السمعي البصري في التشريع الجزائري.** *مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية*،ص *529*.

2. مزغيش وليد ، بطاطش وأحمد. (2020). **الإعلام السمعي البصري**: بين التحرير والتقييد . *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني* .

3. المقالات باللغة الأجنبية:

1. Abd el majid, R. (2016, Janvier 14). ***Opacité du champ audiovisuel en Algérie*** :liberté avec limitations. *CAHIERS POLITIQUE ET DROIT*.
2. *BURTON, GRAM,(*2010). ***Media and Sosiety CritIcal Perspectives***, DMcGraw-Hill HOUSE ,Englend.
3. bouchaala, A., & Merrah, A. (2019). ***Les Mutations de L'espace Public Médlatique en ALGÉRIE***, Les journalistes hors-champs. *SARL NAQD* .
4. Mostfaoui, Belkacem, (2019). ***Jeux De Pouvoir Dans La Gouvernance Des*** Médias en ALGÉRIE au Prisme du Mouvement Populaire du 22 Février 2019,*revue-naqd* N° 37.

5. مواقع الانترنت :

1. *وكالة الأنباء الجزائرية*. غلق قناة "البلاد" وسحب اعتمادها لمدة أسبوع، (23 أوت، 2021). https://www.aps.dz/ar/algerie/111570-2021-08-23-16-25-03 تاريخ الاسترداد، 20، 03، 2022 .

1. *LE FIGARO*. **Algérie: fermeture de la chaîne El Watan TV** (2015, 10 12). https://www.lefigaro.fr/flash-actu/2015/10/12/97001-20151012FILWWW00290-algerie-fermeture-de-la-chaine-el-watan-tv.php. Consulté le 3, 3, 2022.

El nahar TV.2حمراوي حبيب شوقي: لو ما زلت مديرا التلفزيون العمومي لقدمت" تغطية خاصة للمسيرات الحاشدة" ,

, consulté, le 16mai, https://www.youtube.com/watch?v=9V2kBnZfYdA

2022.